العلة الغائية والغاية الاصلية في الايجاد انما توجب الى الطباع النوعية كما حقق الشيخ في دون الاشخاص الخارجية فتامل ثم ان اراد الصدر
بهذا الوجود خارج عن قانون الناظرة لان المحقق مجيب عن النقض فهو مانع وموجود فاما بالمنع واما قول لان جعل العام والخاص امر واحد
فاراد اخر ولا توجه تحقيق المحقق ثم لبقي لبعد في الكلام لان الذي يظهر من كلام القوم ان علية الصورة باعتبار الوجود الخارجي
كيف وقد استدلوا عليها بالتلازم المتحقق على زعمهم بلا فتقار وظاهر ان التلازم باعتبار الوجود الخارجي واستدلوا ايضا
بان الهيولى امر بالقوة فلا بين ان يحتاج الى المخرج اياها الى الفعل لا بان يستلزمه فقط وظاهر ان كونها امرا بالقوة انما هو بالنظر الى
الوجود الخارجي والحصل الرافع لها بامر اليه امر عيني فاذن لا سبيل اليه الى علية الاتصاف الذهني ولا سبيل اليه الى القول بالاتصاف
الانضمامي مع الاعتراف بالعلية ولا سبيل اليه الى كون الاتصاف انتزاعيا كما قد عرفت فالسبيل اذن ليس الا ان يكون
علية الاتصاف ويقال الصورة من حيث انها صورة موجودة بوجود الهي لا تتصف بها الهيولى وهي بهذا الوجود علة للهيولى
وبوجودها الفردانى مادية التصف بها الهيولى اتصافا انضماميا متاخرا عن وجود الموصوف وهذا بعينه كما قال المحشي في الصورة
الذهنية انها باهي صورة مخصوصة ممكنة موجودة بالعوارض التصف بها الذهن ومع قطع النظر عن الشخصية والاكتنافات موجودة
بوجود في نفسه غير قائم بالذهن لكن هذا انما يتم اذا انكر استلزام حلول الشخص حلول الطبيعة على خلاف ما يلزم الحلول
ولا باس به فانه لا بينة عليه بل قام دليل على خلافه مما ان الحلول ليس كالا تطبيق بل الحلول انما يعرض لنفس في جوهر الذات ضرورة الاحتياج
ولما صدرت الذات قائمة بنفسها من دون حلول فلا تحل بعد ذلك فجوابه انه مسلم ان الحلول ليس كما لا بل لنفس لكن لا
يلزم منه ان يكون لنفس الاحتياج في جوهر الذات بالاحتياج الى المحل بل يجوز ان يكون لنفس في مرتبة اللوازم او في الوجود الفردانى
فوجود لنفس الذات غير قائمة لينبغي لا يوجب ان لا يكون حالا في مرتبة الوجود الفردانى والصرفان الوجود الفردانى لازم من لوازم
الوجود الالهي والكان لازما متاخرا فالنقض لا يوجب الحلول في هذه المرتبة واما حلول الطبيعة المطلقة فبالعرض بناء على ما يتكلف
من قبلهم ولعل الله يا تي من رحمته فهو ارحم الراحمين ثم على علية الصورة للهيولى اعتراضان هو ايضا ان الاول ان التشخص والوجود
متساوقان فلا يكون ان يوجد شيء ولا يتشخص في مرتبة من المراتب فلو كانت الصورة علة للهيولى لكانت متقدمة بالوجود
فيكون متشخصة في هذه المرتبة الى فيلزم تقدم الصورة الشخصية على الهيولى والثاني ان جعل الطبيعة وجعل الشخص واحد وليس
الطبيعة تصدر عن الجاعل مرتين مرة مطلقة ومرة متشخصة بل ان الشخص ليس امرا منضما الى الطبيعة والا امر المتحد امتنع ان
يصدر بامر من الجاعل ينتزع عنها التشخص فاذا صدرت الطبيعة تنتزع العقل التشخص عنها فتتشخص ولا يحتاج الى جعل

وبعبارة اخرى ولو كان جعل الشخص مغايرا لجعل الطبيعة فجاعل الشخص ان لم يفد شيئا سوى ما افاد جاعل الطبيعة لزم
تحصيل الحاصل وان افاد وان افاد امرا زائدا فهذه الزائد اما صفة منضمة او منتزعة يكون التشخص يحصل من انضمامها وستبين بطلانها
فاذن جعل الطبيعة والشخص واحد واذا تمهد هذا فنقول لو كانت طبيعة الصورة علة لهيولى وتشخصها معلولا لها لكان جعل طبيعتها جاعل
يجعلها اولا مطلقة ثم بعد وجود الهيولى يجعلها متشخصة وهو باطل اذ يلزم ح هناك جعلان احدهما جعل الطبيعة الاخر
جعل التشخص وعلما مبنى على تمهيد ان الفرق بين الطبيعة والتشخص ليس بان التشخص يشتمل على امر زائد انضمامي او انتزاعي
فتتشخص الطبيعة كما سينكشف في مستقبل القول انشاء الله تعالى بل الطبيعة بنفسها تمتاز وتتميز فالطبيعة المتمايزة
التشخص ولنفس الطبيعة بل الطبيعة المشتركة وليس بابه الامتياز والامتياز غير بابه الاشتراك فنفس الطبيعة صالحة لان توجد
مشتركة وممتازة والمرتبتان مختلفتان في الاحكام ممكنتان محتاجتان الى الجاعل يجعلها ولغيرها وكلاهما موجودان
في الخارج المطلق لوجود مطلق والخاص لوجود خاص فوجود المرتبة الاولى ليس وجودا اتميا ووجود المرتبة الاخرى ليس وجودا طبيعيا
وبذا ظهر بطلان ما يحكيه العقل المتوسط لكنه مبرهن عندنا بما برهان لا يحوم حوله ريب وارتياب سنفصله في مستقبل القول انشاء الله تعالى
واذا تمهد هذا فنقول اذا كانت الطبيعة موجودة والشخص موجودا اخر ولو بالاعتبار فلا باس في تعدد الجعل بالقياس الى
كل منهما فيجعل الجاعل لنفس حقيقة الصورة فتصير فيجعل الجاعل مع شركة هذه الحقيقة مادة فتتخصص تلك الحقيقة بحسب اقتضاء من
ذلك الجاعل مع شركة المادة من جهة قبولها اي مقررة متخصصة بتقرير الجاعل في المادة فلا استحالة وقوله في الاستدلال الاول
ليس التشخص امرا منضما ولا متحدا فمسلم لكن قوله اذا صدرت الطبيعة ينتزع منها التعين مم ان اراد صدور الطبيعة المطلقة بل التعين انما
ينتزع من الطبيعة المتمايزة بعد صدورها وليس هذا التعين مناطا للامتياز بل الامتياز بنفسها لا بامر زائد ومسلم ان اراد صدور
الطبيعة المتخصصة التي هي الشخص لكن لا ينفع فيجوز ان يكون صدورها بعد صدور الطبيعة المطلقة وفي الاستدلال الثاني نختار ان الجاعل بعد
جعل الطبيعة المطلقة اما وامر زائد لكن لا نسلم انحصاره في الامر النقص او المنتزع بل يجوز ان يكون هذا الامر الزائد الحقيقة المتمايزة
المغايرة لها بالاعتبار والا يلزم المثال الافلاطوني فانه طبيعة مطلقة موجودة من دون الامتياز اصلا بان يكون موجودة في
نفس الامر والا يوجد المتمايزة فيها واما هنا فالتقدم بالذات فقط فالتشخص الشك الثاني واما الاول فاندفاع بما مهدنا فاختصر
فان المساوقة انما هي بين الوجود الطبيعي والتشخص بمعنى ان اصدقا واحدا وان اريد المساوقة مطلقا ثم هذا ما تيسر لي الان
ولعل الله يحدث بعد ذلك امرا **قوله** فان محل الصورة الجوهرية المعدنية اه قال في الحاشية ويمكن بيان ذلك ان صور الاجسام الطبيعية

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)